الأمم المتحدة

A/68/704–S/2014/19

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 January 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ٤٢ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إليكم من محمد دانا ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ي. هاليت **شيفيك**
الممثل الدائم

150114 140114 14-20546 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونان في نيويورك، المعممة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/68/665-S/2013/738)، والتي تتضمن مرة أخرى ادعاءات كاذبة مماثلة للادعاءات الواردة في رسائله السابقة. ولوضع الأمور في نصابها أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

ينبغي تذكير ممثل القبارصة اليونانيين بادئ ذي بدء بأن أيا من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص لا يصف التدخل التركي المشروع والمبرر الذي جرى سنة ١٩٧٤ وفقا لمعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ بأنه ''غزو''. فهذه التشويهات اختلاق محض من قبل الجانب القبرصي اليوناني هدفه تعتيم القضية والخلط بين البريء والمذنب. ومن الضروري التذكير بهذا الصدد بالبيان المثير الذي أدلى به رئيس الأساقفة مكاريوس، الزعيم القبرصي اليوناني في ذلك الوقت أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤، والذي اتهم فيه علنا اليونان، لا تركيا، بغزو قبرص واحتلالها. وقد جاءت ملاحظاته بعد أربعة أيام فقط من الانقلاب الذي نفذه القبارصة اليونانيون في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، وهي مدونة بدقة في حوليات الأمم المتحدة ولا أظنها تحتاج إلى مزيد من التفصيل.

وردا على مزاعم ''التعدي على أنظمة المرور الجوي الدولية'' و ''انتهاك تركيا للمجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص''، أود مرة أخرى أن أكرر التأكيد على أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي المشمول بسيادة الجمهورية التركية لشمال قبرص تجري بمعرفة وموافقة تامتين من السلطات المختصة في الدولة، التي ليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي ولاية عليها أو دخل فيها. وهيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي الهيئة المختصة الوحيدة التي توفر خدمات الملاحة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها. كذلك فإن الادعاءات التي أثيرت في الرسالة المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالموانئ القبرصية التركية هي أيضا ادعاءات لا أساس لها من الصحة لأن الإدارة القبرصية اليونانية لا تملك أي ولاية على شمال قبرص أو أي حق للتدخل فيه. وتشكل هذه الادعاءات محاولة أخرى لتشويه الوقائع والحقائق المتعلقة بالجزيرة.

وكما جاء في رسائلنا السابقة، فإن هذه المزاعم تستند إلى ادعاء باطل وغير مشروع بأن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية تمتد لتشمل الجزيرة بكاملها، بما في ذلك إقليم الجمهورية التركية لشمال قبرص ومجالها الجوي الوطني ومياهها الإقليمية. وهذا الزعم الأجوف من

الجانب القبرصي اليوناني يتجاهل الحقائق الراهنة على أرض الواقع، أي وجود دولتين مستقلتين على جزيرة قبرص، تتمتعان بالحكم الذاتي ويمارس كل منهما السيادة والولاية داخل الإقليم الذي يخصه.

أما فيما يتعلق بالادعاءات الزائفة المتكررة بشأن مطار إركان في الشمال، فينبغي التشديد مرة أخرى على أن مركز المراقبة الجوية والمطار المتقدمين تكنولوجيًا في إركان بشمال قبرص ما فتئا يوفران خدمات الملاحة الجوية المأمونة بنجاح منذ أن رفض الجانب القبرصي اليوناني في عام ١٩٧٧ توفير خدمات الملاحة الجوية في الجزء الشمالي من الجزيرة تمشيا مع سياسة العزل التي يفرضها على الشعب القبرصي التركي. ومنذ ذلك الوقت تجري جميع الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص بكامل معرفة وموافقة إدارة الطيران المدني التابعة لها، وليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي ولاية أو سيطرة عليها. وتتجسد في قانون الجمهورية التركية لشمال قبرص المتعلق بسلامة الملاحة الجوية جميع معايير وتوصيات منظمة الطيران المدني الدولي، موفرة بذلك ملاحة مأمونة ومنتظمة وسريعة للطائرات التي تهبط في مطار إركان أو تقلع منه، فضلا عن استخدام المجال الجوي للجمهورية التركية لشمال قبرص. فجميع المطارات في شمال قبرص تفي تماما بالمعايير الدولية وقد أجريت الاستثمارات اللازمة لتمكينها من مواكبة التكنولوجيا المتطورة. وقد زيد عدد مراقبي الحركة الجوية تمشيا مع ازدياد عدد الرحلات الجوية على مر السنين، ويعمل مركز المراقبة الجوية في إركان باستمرار في تعاون وثيق مع مركز المراقبة الجوية في أنقرة من أجل كفالة أن تجري جميع الرحلات الجوية بشكل آمن في المنطقة. والواقع أن أكثر من ٠٠٠ ١٩ رحلة تتم في كل سنة إلى مطار إركان ومنه، تنقل ما يزيد على مليوني مسافر منهم قبارصة يونانيون، ويعبر ما يقارب ٦٠٠ طائرة يوميا مجال إركان للإرشاد الجوي. وفي عام ٢٠١٢ وحده استخدم مطار إركان ٠٠٠ ٧٧٧ ٢ مسافر. ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى حوالي ثلاثة ملايين مسافر في عام ٢٠١٣. وخلاصة القول أن الجانب القبرصي التركي ملتزم بالتقيد بأعلى المعايير في مجال سلامة الملاحة الجوية، في امتثال تام لاتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤، وهو مستعد للتعاون مع السلطات القبرصية اليونانية بشأن هذه المسألة الهامة جدا.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن صحيفة فيليليفثيروس اليومية القبرصية اليونانية أفادت في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بأن قرابة ١٠٠ من مراقبي الحركة الجوية العاملين في جنوب قبرص أرسلوا وثيقة إخطار إلى جميع الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية بخصوص المشاكل وأوجه القصور التي يواجهونها في تقديم خدمات مرضية لمراقبة الحركة الجوية، وأشاروا إلى عدة أمور منها عدم شراء رادار للأرصاد الجوية تشتد الحاجة إليه، وعدم التمكن

من ملء ٥٥ وظيفة شاغرة لمراقبي الحركة الجوية. ويتعذر فهم رفض الجانب القبرصي اليوناني التعاون بشأن المسألة التقنية البالغة الأهمية للسلامة الجوية، بالنظر إلى ما يلاقيه من صعوبات واضحة في تقديم خدمات ملاحة جوية فعالة، ووجود آلية تعاون متفق عليها في إطار الأمم المتحدة هي اللجان التقنية، التي يمكن أيضا إنشاؤها أيضا حسب المقتضيات. وتترتب على رفض مركز المراقبة الجوية في نيقوسيا التعاون مع مركز المراقبة الجوية في إركان آثار ضارة لا يمكن تجنبها بالنسبة لجهود تعزيز سلامة الرحلات الجوية في منطقتي الشرق الأوسط وشرقي البحر الأبيض المتوسط. ونحن نرى أن إقامة علاقة تعاونية بخصوص مسألة سلامة الطيران تشكل تطورا إيجابيا تشتد الحاجة إليه في الجزيرة وفي المنطقة، وهي من تدابير بناء الثقة، لا سيما في وقت وصلت فيه المفاوضات الشاملة إلى طريق مسدود بسبب الموقف المتعنت للقبارصة اليونانيين.

أما المحاولات المستمرة التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني، من خلال بيانات كاذبة كثيرا ما يجري تكرارها، بهدف إضفاء الشرعية على ”جمهورية قبرص“ التي زالت منذ زمن طويل، فهي محاولات لا طائل منها لأن الشعب القبرصي التركي لن يرضخ أبدا لمطالبهم الجائرة. والأمر الذي يمكنه أن يسهم حقا في تهيئة مناخ أفضل في الجزيرة هو أن يكف الجانب القبرصي اليوناني عن تخويل نفسه حقوقا ومسؤوليات ليست له قانونا وأن يوقف أعماله العدائية التي تحط من قدر الشعب القبرصي التركي. علاوة على ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية مرة أخرى بأن نظيرها كان دوما ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي لا تركيا، وأن استمرارها في إنكار حقوق القبارصة الأتراك في شمال الجزيرة لا يبشر بخير من حيث احتمالات التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع في قبرص وفقا للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، التي تتوخى قيام شراكة جديدة على أساس تساوي شعبي الجزيرة سياسيا في إطار نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين ويتكون من دولتين متساويتين في المركز.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو الجانب القبرصي اليوناني إلى وقف دعايته ومماطلته المعروفتين جيدا، وتهيئة الفرصة لاستئناف المفاوضات الشاملة بين الزعيمين في أقرب فرصة ممكنة للتوصل إلى تسوية شاملة في قبرص في إطار بعثة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها. ونحن ملتزمون من جهتنا، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، بمواصلة التمسك بموقفنا الإيجابي والبنَّاء ونشجع جيراننا القبارصة اليونانيين على انتهاج مسار مماثل.

أرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**
ممثل الجمهورية التركية
لشمال قبرص